مجلة كليّة التربية للعلوم الإنسانيّة

مجلة علمية فصلية محكمة تصدرها كلية التربية للعلوم الانسانية جامعة ذي قار

المجلد الثالث عشر العدد الرابع 2023

ISSN:2707-5672

هيأة التحرير

أ.د انعام قاسم خفيف
رئيس هيأة التحرير

ا.م.د احمد عبد الكاظم لجلاج
مدير التحرير

ت	الاسم	الجامعة	الاختصاص
1	أ.د. سعد علي زاير	جامعة بغداد	طرائق تدريس
2	أ.د. مصطفى لطيف عارف	جامعة ذي قار	اللغة العربية
3	أ.د. حيدر حسن اليعقوبي	جامعة كربلاء	علم النفس
4	أ.د. عماد ابراهيم داود	جامعة ذي قار	اللغة الانكليزية
5	أ.د. صلاح الدين احمد	جامعة عمان	علم النفس
6	أ.د. حسام الدين جاد الرب احمد	جامعة اسيوط	الجغرافية
7	أ.د. عثمان برهومي	جامعة صفاقس/تونس	التاريخ
8	أ.م.د. حيدر عبد الجليل عبد الحسين	جامعة ذي قار	التاريخ
9	أ.د. فاضل عبد الزهرة مزعل	جامعة البصرة	ارشاد تربوي
10	أ.م. انتصار سكر خيون	جامعة ذي قار	الجغرافية

الاشراف اللغوي
م.د اسعد رزاق يوسف اللغة االعربية
م.د حسن كاظم حسن اللغة الانجليزية

ادارة النظام الالكتروني: م.م محمد كاظم

الاخراج الفني: م. علي سلمان الشويلي

المحتويات

ت	اسم الباحث وعنوان البحث
1	الحضور الشعري والنقدي للمؤلف أ.د. عبد الكريم خضير عليوي السعيدي
2	مُسْتَوَى مَهَارَاتِ التَّحْلِيلِ النَّحْوِيِّ عِنْدَ طَالِبَاتِ الصَّفِّ الخَامِسِ العِلمِيِّ أ.م.د: عبد الله جميل منخي الجابري
3	المرونة العقلية لدى طلبة الجامعة أ. د إنعام قاسم الصريفي نور محمد جابر
4	نسق الاسناد في أصول الكافي أ.د.حسين علي الدخيلي سارة علي لفتة
5	شخصية المكان في رواية أصوات من هناك لـ نعيم ال مسافر أ.د. أحمد حيال م.بيداء جبار الزيدي
6	الشخصيةُ في شعر جميل بثينة أ.م.د. حميد فرج عيسى
7	سياسة وزير الخارجية الأمريكي جيمس بيرنز تجاه القضية اليونانية تموز 1945- كانون الثاني 1947 ا ا.د. زمن حسن كريدي الغزي م.م تحسين شناوه شمخي جابر العبادي
8	البعد الاقتصادي لجرائم المخدرات في العراق دراسة جيوسياسية ماهر حيدر نعيم الجابري أ. د لطيف كامل كليوي
9	تمثلات الشخصية المأزومة في الرواية الديستوبية (الرواية العراقية انموذجاً) م. رشا قاسم فياض أ. د. كاظم فاخر حاجم
10	الحاجة الى التجاوز لدى رؤساء ومقرري الاقسام العلمية في جامعة ذي قار علا شمخي كريم أ.م.د عبد العباس غضيب شاطي
11	التقانات الحديثة ودورها في ادارة مياه بحيرات الاسماك للحد من تلوث الماء الارضي وتملح ترب بعض المقاطعات الزراعية في مركز قضاء المدائن باستعمال RS– GIS

أ.م.د علي مجيد ياسين	
اتجاهات طلبة المرحلة الاعدادية نحو التعلم الالكتروني م.م سجى عادل عبد العباس القره غولي م.م حسين صاحب ساهي	12
الآليات السردية للحدث العجائبي في كتاب (حكايات شعبية) لأحمد زياد محبك اختياراً أقسام ناصر حسن أ.د. ضياء غني العبودي	13
قوة الارادة لدى طلبة جامعة ذي قار زهراء حسين مجيد م.د عبد الخالق خضير عليوي	14
حكم التبني دراسة مقارنة بين الشريعة والقانون م.د. محمد هاشم عبد	15
فرانسوا جيزو وافكاره عن التاريخ المسيحي (1787-1874) أ.م.د. نرجس كريم خضير	16
نقد النقد المقارن في الدرس الأكاديمي العراقي تجربة عبد المطلب صالح أنموذجا م. د. جليل صاحب خليل الياسري	17
المقومات الجغرافية لصناعة طحن الحبوب في محافظة ذي قار د. صادق علي العبادي	18
تقنين مقياس الاستخدام الاجتماعي للغة لدى الأطفال ذوي اضطراب طيف التوحد بالبيئة العراقية م. م سيروان ولي على ا.د اسامة مصطفى فاروق ا.د بيريفان عبدالله المفتي	19
البيت السائر في أشعار الشواعر (كتب الحماسة اختياراً) م.د. حمزة صبيح عبد م.د. منتظر عبد الحسين محسن	20
براعة الاستهلال واستحضار المثل بين الأخطل والكميت (دراسة موازنة) م.د نوال مطشر جاسم	21

المقاربة النسقية السيميائية في النص الشعري قصيدة إلى (جميلة بوحيرد) لبدر شاكر السياب (اختياراً) د.حازم هاشم منخي	22
التفاؤل الاستعدادي لدى المدرسين والمدرسات إيمان محمد عذافه أ . د عبد الباري مايح الحمداني	23
الالتفات في شعر امينة العدوان دراسة تحليلية لينا عبدالحسن مشحوت المنهي وحيد كريمي‌راد مسعود باوان‌بوري	24
الأنماط الثيمية في المذكرات الاستشراقية وجبة المساء لأندريه ميكل اختيارا م. د. محمد جاسم محمد عباس الأسدي	25
Semantic Relational Structuring in Some Excerpts of Zelensky's Speeches on the Russian-Ukrainian War: A Semantic Analysis Assist. Prof. Dr. Ahmed Manea Hoshan,	26
A Syntactic Study of Iraqi EFL Postgraduate Students' Academic Writing Asst. Prof. Hasan Kadhim Hasan Ali Abed Al Kareem Hasson	27
The Effect of Gender on the Transitivity in William Golding's "The Inheritors" Raad Shakir Abdul-Hassan Zahraa Ali Maseer	28
Montage in Modern Novels: Sinan Antoon's The Book of Collateral Damage as a Sample Zeenat Abdulkadhim Mehdi Alkriti	29

البعد الاقتصادي لجرائم المخدرات في العراق دراسة جيوسياسية

ماهر حيدر نعيم الجابري
m07809388883@gmail.com
أ . د لطيف كامل كليوي
aljabri3000@mu.edu.iq
قسم الجغرافية، كلية التربية للعلوم الانسانية، جامعة المثنى، المثنى، العراق

الكلمات المفتاحية: جرائم المخدرات ، البعد الاقتصادي ، الفساد المالي والإداري

المستخلص:

إن انتشار ظاهرة جرائم المخدرات في العالم وفي العراق خصوصاً لم يكن بالشيء العبثي ، بل إن ورائها جهات ومنظمات ودول تعمل على راعية وحامية لهذه الجرائم ، تهدف إلى تحقيق أبعاد اقتصادية ، من خلال نشر الفساد المالي والإداري ، وضرب قوة العمل العراقية ، ووأد الفرص الاستثمارية داخل الدولة ، علاوة على تفكيك المجتمع وجعله يعيش في حالة صراع مستمر ، الأمر الذي يجعل الدولة واهنة أمام مشاريع القوة الإقليمية والدولية التي تعمل على تنفيذ اجندتها ومشاريعها الجيوبولتيكية في العراق ، مما يتطلب من الدولة والمؤسسات المتخصصة أن تضع الحلول المناسبة لها من خلال تبني مذهب اقتصادي واضح المعالم ، وتوفير بيئة آمنة لغرض الاستثمار ، من ثم توفير فرص العمل ، فضلاً عن الاهتمام بالمجتمع من خلال مد جسور التعاون مع المنظومات المجتمعية المتعددة .

JOURNAL OF THE COLLEGE OF EDUCATION FOR HUMANITIES, VOLUME 13, ISSUE 4, 2023
ISSN:2707-5672

مجلة كلية التربية للعلوم الانسانية – جامعة ذي قار
المجلد (13) العدد (4) 2023

The economic dimension of drug crimes in Iraq, a geopolitical study

Latef Kamel Klewe **Maher Haider Naaem AL-Jabry**

Department of Geography, College of Education for Human Sciences, Muthanna University, Muthanna, Iraq

keywords: Drug crimes, the economic dimension, financial and administrative corruption

Abstract:

The spread of the phenomenon of drug crimes in the world and in Iraq in particular was not absurd. Rather, there are entities, organizations and countries behind it that work to sponsor and protect these crimes, aiming to achieve economic dimensions, by spreading financial and administrative corruption, striking the Iraqi labor force, and stopping investment opportunities within The state, in addition to dismantling society and making it live in a state of continuous conflict, which makes the state weak in front of regional and international power projects that work to implement its geopolitical agenda and projects in Iraq, which requires the state and specialized institutions to develop appropriate solutions for it by adopting a clear economic doctrine Landmarks, providing a safe environment for the purpose of investment, and then providing job opportunities, as well as caring for society by building bridges of cooperation with multiple societal systems.

المقدمة :

يعد الاقتصاد العمود الفقري الذي ترتكز عليه الدولة ، القائم على عمليات الإنتاج والتصدير والاستيراد ، وتحقق الدولة مكتسباتها الاقتصادية من خلال تحقيق التوازن في ميزانها التجاري الذي ينتج عنه التوازن في عملياتها الاقتصادية كافة ، فالدول حول العالم تختلف باعتمادها على المذاهب الاقتصادية ، منها ما يعتمد على الاقتصاد الرأسمالي الذي يمتاز بسياسة السوق المفتوحة وإعطاء الحرية لرؤوس الأموال بالتنقل والحركة والتحكم بالأسواق لكن بصورة نسبية أي تحت إشراف الدولة ، ومنها ما يعتمد على الاقتصاد الاشتراكي الذي يمتاز بسيطرة الدولة على كافة العلميات الاقتصادية وتكون هي المالكة لرؤوس الأموال والمنشآت الإنتاجية ومن ثم السيطرة الكاملة على الأسواق ، وهناك نوع آخر من الدول التي تعد غير واضحة المذهب الاقتصادي وخاصة دول العالم الثالث ومنها العراق ، فالمخدرات لعنة تصيب الدولة وكارثة تحل عليها مما ينعكس سلباً على الوضع الاقتصادي العراقي بصورة عامة وعلى الوطن والمواطنة بصورة خاصة ، وهذا بسبب ارتكاب جرائم المخدرات وانتشارها بين فئات المجتمع العراقي ، التي تعود بأسوأ النتائج عليه من خلال التأثير على إرادته وعمله ومدخوله وتركيبته الاجتماعية ، إذ إنه بفعل هذه الجرائم يصبح المجتمع العراقي غير قادرٍ على تحقيق الواجبات العديدة الملقاة على عاتقه ، من ثم انهيار الأسرة التي تعد الخلية الرئيسة لبناء المجتمع ، وإن وجود المخدرات واختراقها الأسرة العراقية يؤدي بها إلى عدم القيام بواجباتها التعليمية والتربوية والدينية والأخلاقية .

اولاً – مشكلة البحث :

تتلخص مشكلة البحث بالسؤال الآتي : ما البعد الاقتصادي لجرائم المخدرات في العراق؟

ثانياً – فرضية البحث :

1- لجرائم المخدرات في العراق بعداً اقتصادياً واضح المعالم قائم على عدة ركائز أبرزها نشر الفساد المالي والإداري ، وضرب قوة العمل العراقية ، ووأد الفرص الاستثمارية داخل العراق ، مما يؤدي الى ضعف الدولة في المجالات كافة ، هذا ما ينعكس على المستوى المعيشي للمجتمع من ضعف في المدخولات اليومية والشهرية .

ثالثاً – أهمية البحث :

أخذ البحث أهميته من الأهمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة ، وما تتضرر به تلك الأهمية بفعل انتشار جرائم المخدرات في العراق .

رابعاً – هدف البحث :

يهدف البحث إلى كشف الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية التي تعمل الجهات الراعية لجرائم المخدرات تحقيقها في العراق .

خامساً – حدود البحث :

تتحدد الدراسة مكانياً بجمهورية العراق الواقعة في الجزء الجنوبي الغربي من قارة آسيا ما بين قوسي طول (39 ˚ - 38° – 36˚ - 48°) شرقاً ، ودائرتي عرض (6˚ - 29° - 27˚ - 37°) شمالاً ، أما زمانياً فتمتد ما بين عامي (2004 – 2021) ، خريطة (1) .

سادساً – منهجية البحث :

بغية تحقيق أهداف البحث ، ومن ثم الخروج بجملة من النتائج والمقترحات ، تم استخدام منهج تحليل القوة لغرض تشخيص الظاهرة وتحليلها جغرافياً ومعرفة تأثيرها على قوة الدولة .

سابعاً – هيكلية البحث :

تضمن البحث مقدمة وأربعة مطالب ، تناول المطلب الأول العبء المالي لجرائم المخدرات في العراق ، اما المطلب الثاني فأختص بدور جرائم المخدرات نشر الفساد المالي والإداري في العراق ، وأخذ المطلب الثالث دور جرائم المخدرات بضرب قوة العمل العراقية ، أما المطلب الرابع تناول دور جرائم المخدرات في وأد الفرص الاستثمارية في العراق ، فضلاً عن النتائج والمقترحات .

خريطة (1)

الموقع الجغرافي لجمهورية العراق

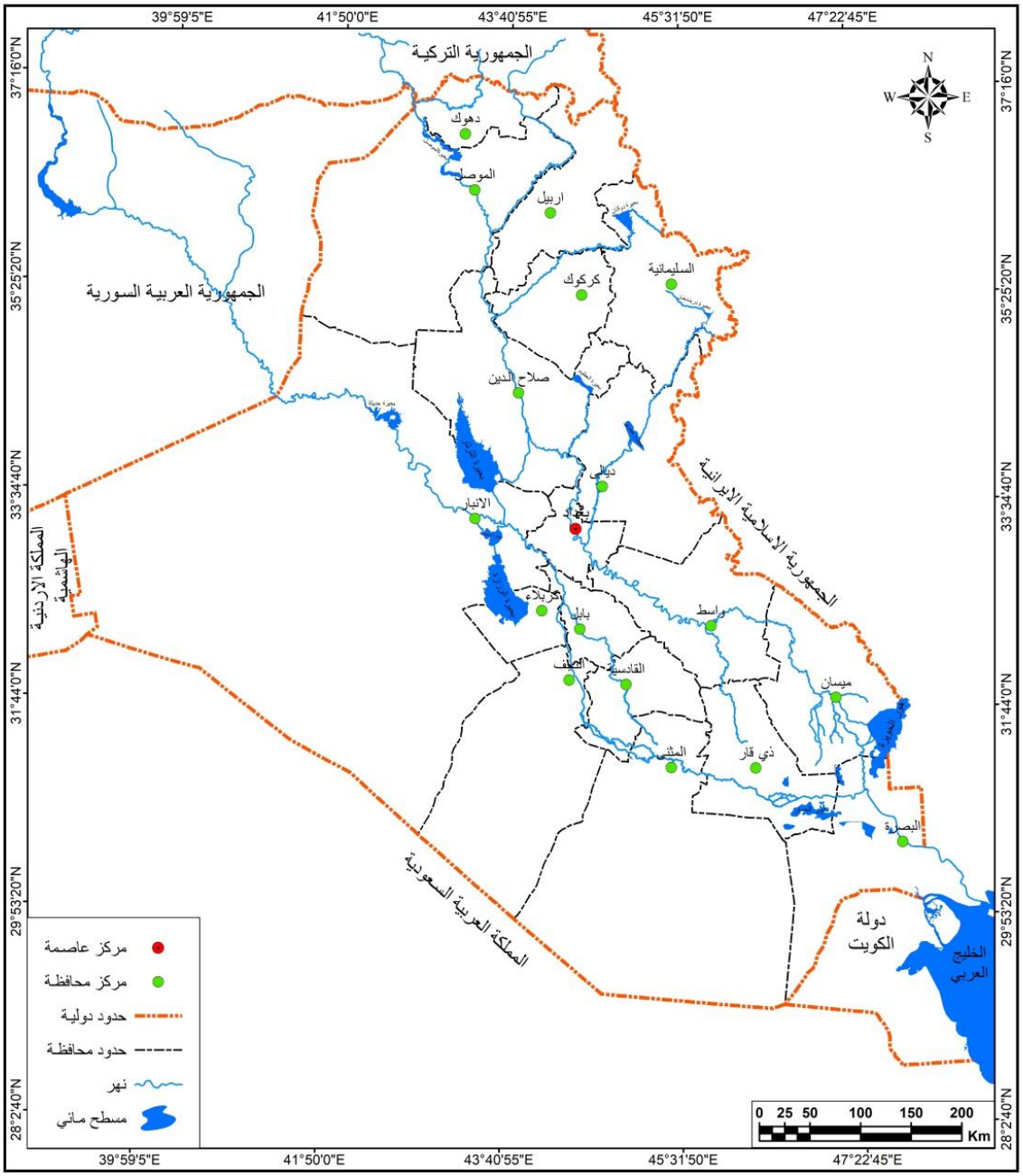

المصدر :

جمهورية العراق ، وزارة الموارد المائية ، الهيأة العامة للمساحة ، قسم إنتاج الخرائط ، خريطة العراق الإدارية ، بمقياس 1:1000000 ، بغداد ، 2013 .

المطلب الأول – العبء المالي لجرائم المخدرات في العراق :

كان العراق من الدول ذات المذهب الاقتصادي الاشتراكي ، إلا أن التغير السياسي الذي حدث بعد عام 2003 انعكس بدوره على الإدارة الاقتصادية للدولة ، فبدأت الدولة تدريجياً تتخلى عن الأسلوب الاقتصادي الاشتراكي ، لكن هذا التحول لم يشمل القطاعات الاقتصادية كافة ، إذ نتج عنه عدم وضوح مذهب الدولة الاقتصادي ، بسبب اعتمادها على الأسلوبين في آن واحد أي الأسلوب الاشتراكي الموروث و الأسلوب الرأسمالي الجديد ، مما أدى إلى اعتماد الدولة على الاقتصاد الريعي المعتمد بصورة كلية على انتاج وتصدير النفط الخام ، إذ بلغت الواردات النفطية للعراق بحسب موازنة عام 2021 (81.171.112.500) ألف دينار عراقي ، بناءً على سعر برميل النفط المقدر في الموازنة البالغ (45) دولاراً ، بواقع تصدير بلغ (3.250.000) برميل/يومياً ، مشكلة نسبة بلغت (80%) من مجموع الإيرادات الكلية البالغة (101.320.141.984) ألف دينار عراقي ، أما الواردات غير النفطية بلغت (20.149.029.484) ألف دينار ، مشكلة نسبة مقدارها (20%) [1] . بناءً على ما سبق فإن ما يجعل من الاقتصاد العراقي معرضاً إلى الكثير من التحديات التي تؤثر فيه آثاراً سلبية ، ابرزها التحديات السياسية الدولية والإقليمية وكذلك الداخلية ، فضلاً عن التحديات الأمنية على كافة الأصعدة الدولية والإقليمية والداخلية ، أما ابرز التحديات الداخلية زيادة النفقات وصرفها على أمور ناتجة من عدة مشكلات يعاني منها المجتمع العراقي بصورة عامة ، التي تؤثر على سير العمليات الإنتاجية بشكل أو بآخر ، ومن هذه المشكلات ارتفاع معدلات الجريمة ومنها جرائم المخدرات ، إذ إن ارتفاع هذه المعدلات يمثل عبئاً إضافياً عليها ، من خلال الأموال التي تصرف على مكافحة جرائم المخدرات ومعالجة المدمنين عليها أو التي تصرف على نزلاء السجون من مجرمي المخدرات ، إذ تستطيع الدولة استغلالها في جوانب أخرى ، مثل التقليل من نسب الفقر التي تهتك بأفراد المجتمع من خلال توفير فرص العمل المناسبة ، أو توفير الخدمات بأنواعها كافة ، مثل الخدمات الصحية والخدمات التعليمية والخدمات الترفيهية وغيرها من الخدمات ، وبصورة عامة فإن جرائم المخدرات تضعف اقتصاد الدولة من خلال الآتي [2]:

1- انتشار جرائم المخدرات مما يؤدي إلى زيادة عدد أفراد الشرطة من خلال المديريات والأقسام المختصة ، وزيادة عدد الموظفين التابعين للسجون المختصة بهذا النوع من الجرائم ، وزيادة القضايا المقدمة إلى المحاكم وزيادة المستشفيات والمراكز المختصة بمعالجة حالات الإدمان ، ينتج عن ذلك زيادة الأعباء المالية على الدولة ، فضلاً عن التسبب بفقدان الكثير من انتاجية هؤلاء ، لو أنهم اتجهوا إلى قطاعات اقتصادية متنوعة بدلاً من قيامهم بمطاردة مجرمي المخدرات ومحاكمتهم وعلاج المدمنين منهم .

2- جرائم المخدرات تمثل عبئاً كبيراً على الدخل المحلي والقومي للدولة ، فهناك خسائر مادية اقتصادية تتكون بفعل المصروفات الكبيرة التي تستهلكها عمليات الوقاية والعلاج والمكافحة وإنشاء المؤسسات المختصة ، وكذلك الانفاق الحاصل على العاملين في الأجهزة المختصة ، والإنفاق على السجون والمستشفيات التي يرقد بها مجرمو المخدرات ، لو استغلت هذه الأموال بصورة صحيحة فسيؤدي الى تحقيق التنمية الشاملة المستدامة بجوانبها الاقتصادية والاجتماعية وحتى السياسية .

3- المبالغ التي تنفق على المخدرات والناتجة من تجارتها ، دائماً ما تتميز بكبرها وضخامتها ، فمثلاً لو كانت المخدرات تزرع في المجتمع الذي تستهلك فيه ، يؤدي إلى ضياع جزء كبير من الثروة القومية للدولة ، مما يؤدي إلى ضياع مساحات زراعية صالحة لزراعة أنواع أخرى من المحاصيل الضرورية لديمومة الحياة البشرية والاستفادة منها بالأسواق المحلية والخارجية ، مما يدر الأرباح على الدولة ومن ثم انعكاسها على الميزان التجاري بصورة عامة .

4- إن جرائم المخدرات تمتاز باستهلاكها للعملة الصعبة داخل الدولة المستهلكة وتهريبها إلى الخارج وتأمينها ببنوك الدول المتعاونة معهم في أغلب الأحيان ، ولو استغلت هذه الأموال بصورة صحيحة على توفير الخدمات المتنوعة وتنمية القطاعات الاقتصادية للدولة ، لأحدث ذلك نمواً اقتصادياً كبيراً .

5- تتأثر الدخول الشهرية الثابتة والمتحركة للأفراد داخل الدولة بجرائم المخدرات ، من خلال صرفها على الكميات الكبيرة المستهلكة من المخدرات من قبلهم ، بدلاً من توجيهها إلى تطوير الجانب الاقتصادي الشخصي للفرد .

6- ضعف وخمول المتعاطين وخاصة فئة الشباب التي تعد الفئة المنتجة داخل الدولة ، مما يؤدي إلى قلة الإنتاج ومن ثم وقوع الضرر على الاقتصاد الوطني كله .

المطلب الثاني – دور جرائم المخدرات في نشر الفساد المالي والإداري في العراق :

إن لانتشار ظاهرة جرائم المخدرات بعداً اقتصادياً على المستوى الرسمي للدولة ، فلا يتمثل فقط بعمل عصابات التجارة غير المشروعة للمخدرات ، إنما تمتد أبعادها إلى دول تجعل من ترويج المخدرات جزءاً من سياستها الخارجية للنيل من المجتمعات التي تحاول تحقيق أهدافها السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، كما هو الحال بالنسبة لكثير من الدول كالولايات المتحدة الامريكية في العراق وأفغانستان ، ودول الجوار الجغرافي بالنسبة للعراق ، كذلك إسرائيل بالنسبة لفلسطين ولبنان وسوريا ، إذ يعد إنتاج المخدرات

وزراعتها مورداً اقتصادياً ضخماً ، و تعمل الدول المنتجة على التأثير الاقتصادي بوساطة المخدرات في الدول المستهدفة ، من خلال سحب الأموال من داخلها وتمويل الحكومات والحركات والأحزاب والجماعات ، فضلاً عن إن هذا الأمر يؤدي إلى انتشار الفساد المالي والإداري بوساطة تلك الجهات التي تعمل بتجارة المخدرات في داخل الدول المستهدفة ، مما يؤدي إلى انتشار الرشاوى وتهريب الأموال إلى الخارج فضلاً عن عمليات غسيل الأموال [3] . لم تكن ظاهرة الفساد المالي والإداري في العراق وليدة اللحظة ، بل تعود جذور استفحالها إلى تسعينيات القرن الماضي ، حينما تغاضت الدولة وسمحت بطريقة غير مباشرة بأخذ الرشوة ، نتيجة لتدني مستوى رواتب الموظفين قياساً بارتفاع تكلفة متطلبات الحياة المعيشية ، وبعد تبدل النظام السياسي عام 2003 أخذت تلك الظاهرة بالتفاقم ، وهذا ما أكده تقرير منظمة الشفافية الدولية ، إذ جاء فيه أن العراق أكبر دولة من حيث الفساد المالي والإداري ، وبانت نتائج هذا الأمر عندما أعلنت سلطة الائتلاف الموحد آنذاك عن فقدان (9) مليار دولار من أموال النفط ، فضلاً عن هدر الأموال المخصصة لإعادة الإعمار التي استلم منها العراق (90) مليون دولار فقط من أصل (20) مليار دولار [4] ، إذ احتل العراق عام 2021 المرتبة (157) من بين (180) دولة حسب مؤشر مدركات الفساد ، واحتل في عام 2019 المرتبة (162) ، أما عام 2018 جاء بالمرتبة المرتبة (168) ، وخلال عام 2017 جاء في المرتبة (169) ، أما عام 2016 احتل المرتبة (166) ، وكانت اعلى درجة فساد احتلها العراق لنفس المؤشر، في عام 2007 إذ وصل للمرتبة (178) ، بينما سجل ادنى مستوى في عام 2003 باحتلاله المرتبة (113) [5] .

إن كثرة جرائم المخدرات خلال الأعوام الأخيرة ، يعد عاملاً مهماً من العوامل التي أدت إلى تفاقم الفساد المالي والإداري ، لكون هذه الجرائم تعد عاملاً أساسياً من عوامل انتشار هذا النوع من الفساد ، لما لها من مساهمة في عمليات غسيل الأموال وتهريبها ، إذ يُلحظ أن حجم الأموال المهدورة في العراق للمدة (2005 – 2018) ، قد بلغ (365.4) مليار دولار ، سجل أكبر قدر من الأموال المهدورة في العراق عام 2010 بنسبة بلغت (26%) من مجموع الهدر المالي في العراق لتلك المدة ، وأخيراً جاء عام 2007 بنسبة من الأموال المهدورة بلغت (0.3%) ، جدول (1) ، شكل (1) .

أما بخصوص البعد الجيوبولتيكي الاقتصادي لجرائم المخدرات في العراق ، جاء من كون العراق محاط بدول تعد من الأسواق الكبيرة للمخدرات ، كذلك يعد من أهم المحطات التي تمر بها المسارات الرئيسة لتهريب ونقل المخدرات حول العالم ، فضلاً عن دول أخرى تعاني من العقوبات الاقتصادية التي أدت بها إلى البحث عن مصادر تمويل أخرى ، ومن هذه المصادر عمليات تجارة المخدرات التي عدتها الدول من

المتنفسات الاقتصادية غير الشرعية ، إذ أصبحت المنافذ الحدودية العراقية بوابات لدخول المخدرات لا سيما الحبوب المخدرة ، ونقلها

جدول (1)حجم الأموال المهدورة في العراق للمدة (2005 – 2018) / مليار دولار

ت	السنة	حجم الأموال المهدورة	%
1	2005	7.140	2
2	2006	3.570	1
3	2007	1.428	0.4
4	2008	3.570	1
5	2009	3.570	1
6	2010	92.820	26
7	2011	3.570	1
8	2012	17.850	5
9	2013	10.710	3
10	2014	78.540	22
11	2015	7.140	2
12	2016	35.700	10
13	2017	53.550	15
14	2018	37.842	10.6
المجموع		357000	100

المصدر: زينب علي مظلوم ، تحليل جغرافي سياسي لمؤشرات الحكم الرشيد (دراسة تطبيقية على العراق) ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، كلية التربية للعلوم الإنسانية – جامعة المثنى ، 2019 ، ص180 .

شكل (1)التوزيع النسبي للأموال المهدورة في العراق للمدة (2005 – 2018)

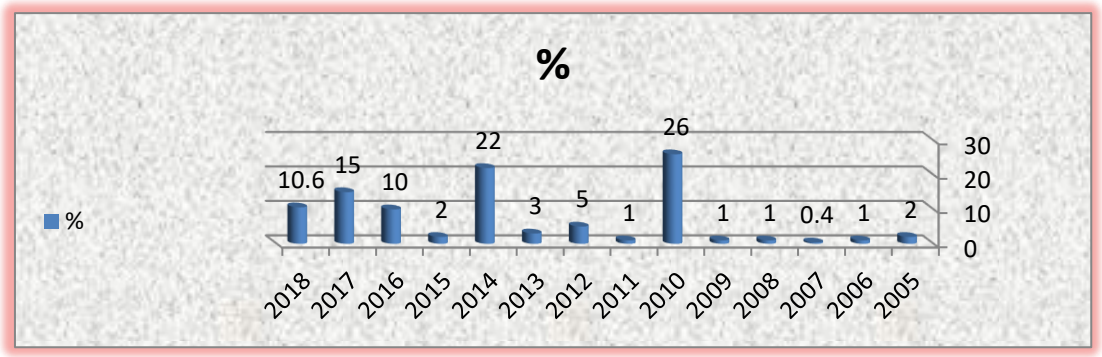

المصدر : جدول (1) .

إلى الداخل العراقي و إلى الدول الأخرى لاسيما المجاورة ، إذ إن المنافذ الشرقية (الشلامجة ، زرباطية ، بنجوين) المحاددة مع الجمهورية الاسلامية الإيرانية لها الدور الكبير في عمليات تهريب المخدرات ، زيادة على المنافذ الغربية المتمثلة في منافذ (الوليد ، القائم ، ربيعة) المحاددة مع الجمهورية العربية السورية ، أما شمالاً فتمثلت بمنفذ (ابراهيم الخليل) المحادد مع الجمهورية التركية [6] ، خريطة (2) .

بناءً على ما تقدم ، فإن دخول المخدرات عبر المنافذ العراقية يؤدي إلى التسبب بخسائر اقتصادية كبيرة ، كون عبور هذه الشحنات يكون بصورة غير رسمية معتمداً على الفساد المالي والإداري ، إذ لا تتم عملية جني الضرائب والعائدات المالية المتمثلة بالتعرفة الكمركية الخاصة بدخول المواد والشحنات عبر هذه المنافذ ، من ثم فإن تدفق الأموال الكبيرة الناتجة من تجارة المخدرات في العراق بوساطة المنظمات والعصابات ذات المستويين المحلي والإقليمي ، وكيفية تصرفهم بهذه الأموال ومن دون رقابة مالية من قبل الدولة ، يؤدي إلى انعكاسات سلبية كبيرة على الاقتصاد الوطني ، من خلال تهريب الأموال المكتسبة من المخدرات إلى خارج العراق ، أو من خلال شراء العقارات وبيعها بصورة غير منظمة ، أو استثمارها في نوادي القمار وإدخالها في عمليات غسيل الأموال ومن ثم إخفاء أرباحها في بنوك خارجية ، مما يؤدي بالأخير إلى انتشار الجريمة الاقتصادية ومن ثم تقويض القانون وزعزعة الاستقرار الاقتصادي بصورة عامة ، وإجهاض الفرص الاستثمارية ، المؤدية بالأخير إلى عرقلة التنمية الاقتصادية ، مما ينتج من ذلك دولة منهكة اقتصادياً غير قادرة على إدارة أموالها ، مما يضعف مكانتها بين الدول ، ويجعل منها سهلة المنال للدول المستفيدة .

المطلب الثالث – دور جرائم المخدرات في ضرب قوة العمل العراقية:

من الأهداف الرئيسة لتجارة المخدرات وجرائمها الإضرار بالاقتصاد والتنمية ، من خلال ضرب قوة العمل التي تعد أهم عنصر من عناصر الإنتاج ، وبالنتيجة انهيار اقتصاد الدولة ، إذ إن المخدرات ومن خلال الاتجار بها والإنفاق الدولي الخاص بمكافحتها ، قد هدد الاقتصاد العالمي برمته ، إذ بلغ الإنفاق على تجارة المخدرات قرابة (700) مليار دولار سنوياً ، وإن التنمية الاقتصادية تعتمد على العديد من العناصر أهمها الموارد المالية والبشرية ، فجرائم المخدرات تستهدف أهم العناصر الإنتاجية ألا وهي قوة العمل ، إذ تعمل على تبديد الموارد المالية للدولة وتستنزف مواردها من العملات الصعبة وتهريبها إلى الخارج ، مثلاً فإن دولاً كإيران وأفغانستان تجني مبالغ ضخمة تصل إلى مليارات الدولارات سنوياً ، وبالأخص

خريطة (2)

التوزيع الجغرافي للمنافذ الحدودية العراقية المستخدمة في تهريب المخدرات

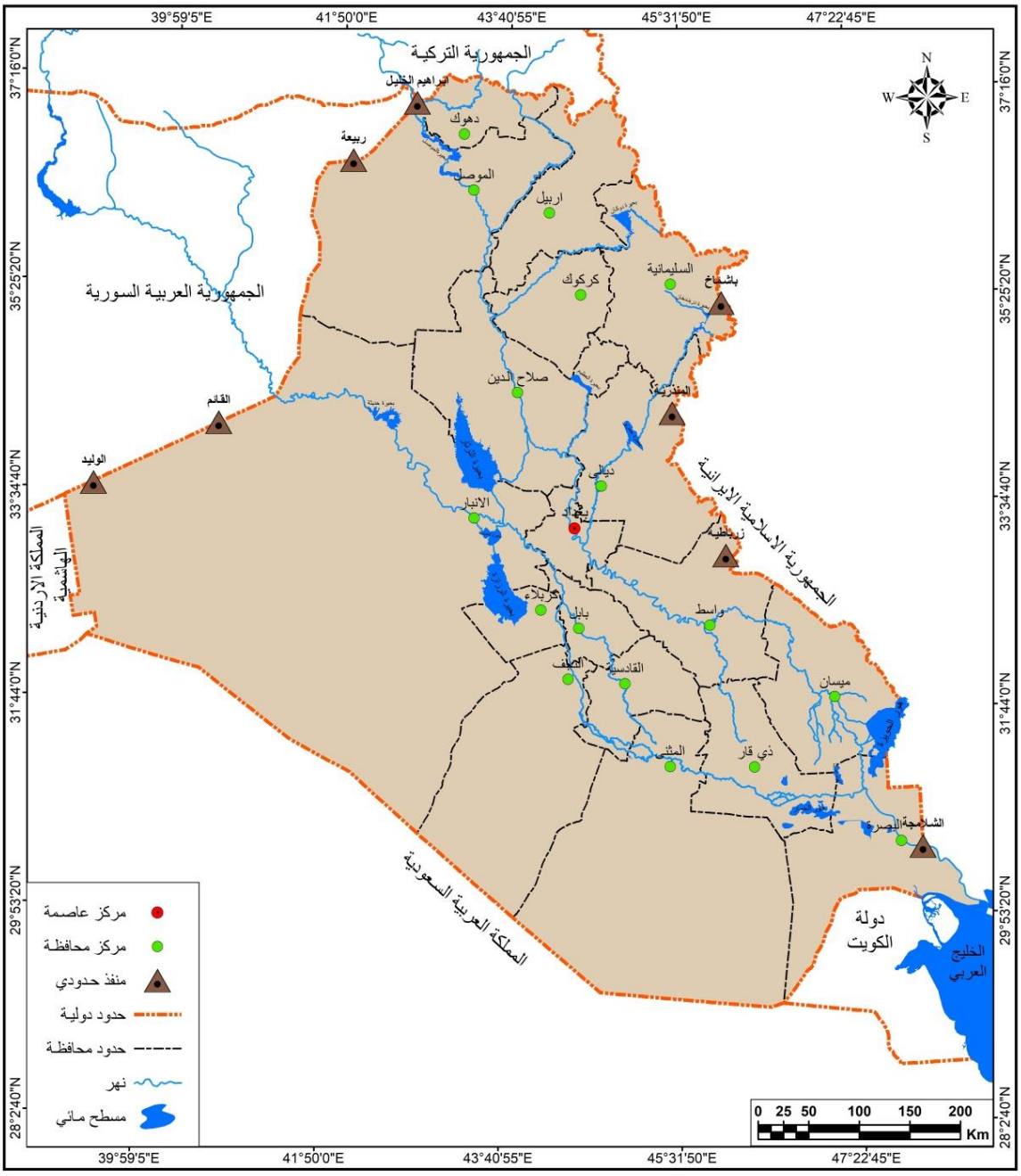

المصدر :

1-جمهورية العراق ، وزارة الموارد المائية ، الهيأة العامة للمساحة ، قسم إنتاج الخرائط ، خريطة العراق الإدارية ، بمقياس 1:1000000 ، بغداد ، 2013 .

2- ابراهيم حمادي ، الحدود السورية – العراقية جبهة صراع دولي إقليمي ، صالون سوريا على الرابط التالي : www.Salonsyria.com

أفغانستان التي تعد أكبر منتجي المخدرات في العالم ، إذن فاستهداف المخدرات لقوة العمل يؤدي بالنتيجة إلى انخفاض دخل الفرد ، مما يؤدي إلى ازدياد نسب الفقر وانتاج مجتمع متهالك اقتصادياً [7] ، وعليه فإن لجرائم المخدرات بعداً جيوبولتيكي يهدف إلى تفكيك بنية الدولة الاقتصادية ، هذا ما عملت عليه الدول والجماعات داخل العراق بعد عام 2003 ، من خلال نشر ظاهرة المخدرات بين فئات المجتمع وخاصة فئة الشباب المحصورة أعمارهم ما بين (18 – 40) سنة ، إذ شكلوا نسبة بلغت (84.4%) من مجموع الفئات العمرية المرتكبة لجرائم المخدرات في العراق لعام 2021 ، وهذا الأمر أدى إلى تعطيل الكثير من المؤسسات الإنتاجية ، ومن ثم توقف عجلة الإنتاج واعتماد العراق على الاستيراد بصورة كبيرة ، إذ بلغ اجمالي استيرادات العراق لعام 2021 (14) مليار دولار ، إذ شكل استيراد السلع غير النفطية والبالغة (10.7) مليار دولار بنسبة بلغت (76.4%) من مجموع حجم الاستيرادات الكلي لعام 2021 ، أما الاستيرادات النفطية البالغة (3.3) مليار دولار ، بلغت نسبتها (23.6%) من مجموع حجم الاستيرادات الكلي لعام 2021 ، جدول (2) ، شكل (2) .

جدول (2) الاستيرادات النفطية والسلعية غير النفطية للعراق لعام 2021 (مليار دولار)

ت	نوع الاستيرادات	حجم الاستيرادات مليار دولار	%
1	النفطية	3.3	23.6
2	السلعية غير النفطية	10.7	76.4
	المجموع	14	100

المصدر : جمهورية العراق ، وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، مديرية احصاءات التجارة ، الاستيرادات لسنة 2021 ، نيسان 2022 .

شكل (2) التوزيع النسبي للاستيرادات النفطية والسلعية غير النفطية للعراق لعام 2021

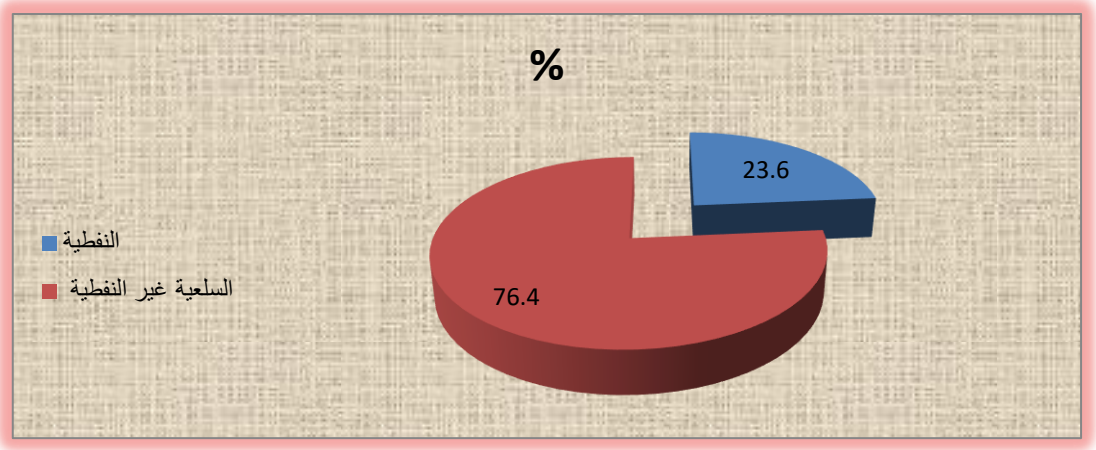

المصدر :

جدول (2) .

تأسياً على ما سبق ، فإن هذا الأمر عمل على إضعاف الدولة اقتصادياً ، من ثم ضعف قوة العمل العراقية وضعف قوة الإنتاج ، بفعل عدة عوامل سياسية واقتصادية وأمنية خارجية وداخلية ، ومن أهم هذه العوامل انتشار جرائم المخدرات بين فئة الشباب داخل العراق ، مما يؤدي إلى تركهم لأعمالهم أو نقص أداء العمل لديهم بفعل تأثير المخدرات والإدمان عليها ، مما يجعل الدولة أمام بعد جيوبولتيكي خطير يتمثل بإنهاء قوة العمل مستقبلاً إذا ما بقي الحال على ما هو عليه ، ومن ثم التسبب بالكثير من الخسائر وهدر بالأموال وعدم السيطرة على حركتها نحو الخارج .

المطلب الرابع – دور جرائم المخدرات في وأد الفرص الاستثمارية في العراق :

تعد المخدرات وجرائمها من أهم الوسائل التي تؤدي إلى عمليات غسيل الأموال ، بسبب ضخامة الأموال المتحصلة و كثرة مصادرها ، إذ يلجأ المتاجرون فيها إلى إخفاء الدخل أو إخفاء مصدره غير المشروع ، ثم يعمدون إلى التمويه من أجل الإيهام بأن الدخل مشروع ، وإن هذا الأمر يتطلب افتعال الكثير من المشكلات المالية والإدارية داخل الدولة ، مما يؤدي إلى زعزعة الاقتصادي القومي [8] ، وتتطلب عمليات غسيل الأموال أموراً عدة لأجل اكمالها والسيطرة عليها ، ومنها [9] :

1- التعاون مع مصارف خارج الدولة لأجل تحويل الأموال واسترجاعها بأي وقت ، الأمر الذي يؤدي إلى استنزاف الدخل القومي للدولة .
2- يجب السيطرة على العملة المحلية من خلال عمليات غسيل الأموال ، إذ إن زيادة المعروض من العملة المحلية يؤدي إلى انخفاض قيمتها في سوق العملات الأجنبية .
3- زيادة الطلب على العملات الأجنبية التي تؤدي استنزاف الاحتياط النقدي من هذه العملات .

4- إضافة أعباء إضافية على موازنة الدولة المالية من خلال انخفاض القيمة المحلية ، ومن ثم رفع قيمة الواردات .

5- العمل على تأسيس نوع من الاقتصاديات يسمى بالاقتصاد الخفي الذي يتميز بصعوبة تعقبه ومراقبته والتأثير في متغيراته .

6- من بعد ذلك فإن انتشار عمليات غسيل الأموال يؤدي إلى حرمان الدولة من الاستثمارات الأجنبية ، بسبب عدم الاستقرار الاقتصادي ، الأمر الذي يجعل الاستثمارات المحلية بيد تجار المخدرات .

إن تفاقم انتشار جرائم المخدرات في العراق ، ساعدها على تحقيق بعدها الاقتصادي داخل الدولة ، من خلال ظهور العجز المالي في موازنات الدولة طيلة المدة الماضية ، الناتج من عمليات غسيل الأموال وتدني قيمة العملة المحلية فضلاً عن تهريب الأموال إلى الخارج ، إذ بلغ مجمل العجز المالي في الموازنات المالية في العراق للمدة (2005 – 2021) ، (323.5) ترليون دينار ، بلغت أعلى نسبة عجز مالي في عام 2005 بواقع (21.7%) من مجموع العجز المالي الكلي في العراق ، أخيراً جاء كلٌ من عامي (2008 ، 2006) بنسب عجز مالي بلغت (2.7%) ، (1.8%) على التوالي من مجموع العجز المالي لموازنات العراق خلال تلك المدة ، جدول (3) ، شكل (3) .

بخصوص العوامل التي تسببت في تفاقم العجز المالي في العراق ، ومن ضمنها جرائم المخدرات ، أدت إلى عرقلة رسم الخطط التنموية و وأد الموجود منها ، وهذا ما تدل عليه مؤشرات فشل الخطط التنموية في العراق بعد عام 2003 ، إذ ان من اهداف الخطط التنموية الخمسية في العراق ، تحقيق التنمية القطاعية والمكانية والاجتماعية و تطوير القطاع الخاص ، فضلاً عن الاهتمام بالسكان والقوى العاملة والبيئة ، وقد انتهت سنوات الخطط ولم تحقق أهدافها المرسومة بفعل العوامل التي عملت على ذلك ، إذ أدى إلى عدم تخفيض نسب الفقر في عموم العراق ، المؤكد من قبل وزارة التخطيط في عام 2013 بفشل الخطة الخمسية التي وضعتها للسنوات (2010 – 2014) ، الهادفة إلى تقليص الفوارق بين مناطق الريف والحضر وزيادة الناتج المحلي ، وأكدت على أن العراق لايزال بعيداً عن الحدود التي رسمتها الأمم المتحدة في هذا الجانب [10] . أظهرت الإحصاءات الصادرة في عام 2017 من معهد (هيرتاج فاونديشن) الامريكي خروج العراق من التصنيف الدولي لمؤشر الحرية الاقتصادية ، إذ يتضمن هذا المؤشر أربعة مقاييس رئيسة تتضمن معايير فرعية ، الأول (سيادة القانون، احترام حقوق الملكية الخاصة ،التحرر من الفساد) ، أما الثاني (الحرية المالية ، حجم الإنفاق الحكومي) ، والثالث (الكفاءة التنظيمية من خلال حرية ممارسة

الأعمال ، حرية العمل ، الحرية النقدية) ، والأخير يشمل (انفتاح الأسواق من خلال حرية التجارة ، حرية الاستثمار ، حرية نشاط التمويل) [11]. وهذا دليل واضح على فشل العراق في تحقيق النهضة الاقتصادية وسيادة القانون من خلال خطته التنموية السابقة واللاحقة للأعوام (2013 – 2017) ، التي كانت تهدف إلى تنمية القطاعات الاقتصادية الصناعية والزراعية والتجارية والسياحية ، حيث تحول الاقتصاد العراقي إلى اقتصاد استهلاكي [12].

جدول (3) العجز المالي في الموازنات المالية العراقية للمدة (2005 – 2021) / ترليون دينار

ت	السنة المالية	قيمة العجز	%
1	2005	70	21.7
2	2006	5,6	1.8
3	2007	9.7	3
4	2008	9	2.7
5	2009	18.7	5.8
6	2010	22.9	7
7	2011	16.3	5
8	2012	15	4.7
9	2013	19.2	6
10	2014	الموازنة لم تقر	-
11	2015	24.9	7.6
12	2016	23.3	7.2
13	2017	20.9	6.5
14	2018	12.5	3.9
15	2019	27.5	8.5
16	2020	الموازنة لم تقر	-
17	2021	28	8.6
	المجموع	323.5	100

المصدر :

1- ياسين عبد صالح ، تحليل عجز الموازنة العراقية للمدة 2005 – 2018 ، مجلة الدراسات الاقتصادية والادارية (مجلة الدنانير سابقاً) ، المجلد 1 ، العدد السابع عشر ، كلية الادارة والاقتصاد – الجامعة العراقية ، 2019 ، ص 213 .
2- جمهورية العراق ، وزارة العدل ، الوقائع العراقية ، قانون رقم (1) الموازنة العامة الاتحادية لجمهورية العراق للسنة المالية 2019 ، العدد 4529 ، 11 شباط / 2019 ، ص 5 .
3- جمهورية العراق ، وزارة العدل ، الوقائع العراقية ، قانون رقم (23) الموازنة العامة الاتحادية لجمهورية العراق للسنة المالية 2021 ، العدد 4625 ، 12 نيسان / 2021 ، ص 9 .

شكل (3) التوزيع النسبي للعجز المالي في العراق للمدة (2005 – 2021)

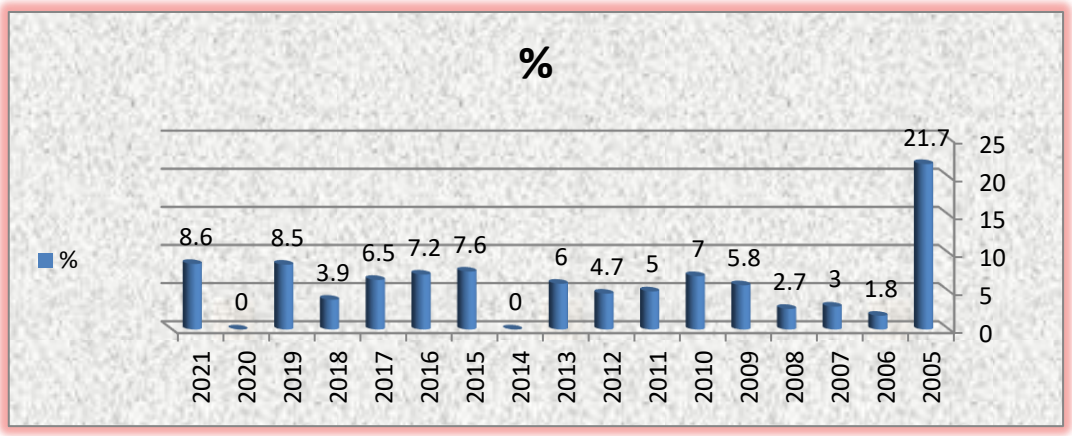

المصدر :

جدول (3) .

أما الخطة الثالثة المرسومة للأعوام (2018 – 2022) ، التي كانت تهدف إلى تطوير القطاعات الإنتاجية (الصناعة ، الزراعة) ، والنهوض بواقع البنى التحتية ، وتطوير ودعم القطاع الخاص ، والتوظيف الأمثل للإيرادات النفطية نحو بناء قاعدة للتنوع الاقتصادي [13] ، فقد كتب لها الفشل هي الأخرى ، بسبب تراكم العوامل السابقة وعدم وضع الخطط والبرامج للقضاء عليها أو العمل على الخفض النسبي لها ، وعلى هذ الجانب أكدت وزارة التخطيط العراقية على ان أبرز التحديات التي واجهت تنفيذ الخطة والعمل على إفشالها تمثلت بتردي المناخ الاستثماري ، واختلال بنية الإنتاج ، واختلال بنية الموازنة العامة ، فضلاً عن التحديات الاجتماعية المتمثلة بعجز الموازنة والعجز في استيعاب الشباب وتأطيرهم ، وخضوع مناطق واسعة من العراق لسيطرة تنظيم داعش الإرهابي ، وارتفاع مستويات الفقر ذات الأبعاد المتعددة ، وهيمنة الولاءات الفرعية خارج نطاق الدولة [14].

خيرة القول : إن هذه الأمور مجتمعة دلت على أن الدولة العراقية بمؤسساتها المتخصصة ، قد فشلت في رسم وتنفيذ خطط تنموية واقعية ، الأمر الناتج بفعل عوامل متعددة منها سياسية ومنها اجتماعية ومنها مالية ، لكن العامل الأبرز هو انتشار جرائم المخدرات على يد العصابات التي تدير هذه الأعمال والمستفيدة من عمليات غسيل الأموال وتهريبها إلى الخارج ، فضلاً عن استفادتها من تحول الاقتصاد العراقي إلى اقتصاد هش غير متكامل ، مما يضع الدولة أمام مستقبل اقتصادي خطير يحمل بطياته بعداً جيوبولتيكياً يصعب السيطرة عليه ، إذا لم يتم تداركه وتدارك الوضع القائم .

النتائج :

1- كثرة جرائم المخدرات خلال الأعوام الأخيرة ، يعد عامل مهم من العوامل التي أدت إلى تفاقم الفساد المالي والإداري ، لكون جرائم المخدرات تعد عاملاً اساسياً من عوامل انتشار هذا النوع

من الفساد ، لما لها من مساهمة في عمليات غسيل الأموال وتهريبها ، إذ يلحظ أن حجم الأموال المهدورة في العراق للمدة (2005 – 2018) ، قد بلغت (365.4) مليار دولار ، سجل أكبر قدر من الأموال المهدورة في العراق عام 2010 بنسبة بلغت (26%) من مجموع الهدر المالي في العراق لتلك المدة ، أما أقل نسبة من هدر المال العام جاءت في عام 2007 البالغة (0.3%) .

2- إن تفكيك بنية الدولة الاقتصادية من خلال ضرب قوة العمل ، بفعل جرائم المخدرات والجهات المتبنية لها ، أدى إلى تعطيل الكثير من المؤسسات الإنتاجية ، وبالتالي توقف عجلة الإنتاج واعتماد العراق على الاستيراد بصورة كبيرة ، إذ بلغ اجمالي استيرادات العراق لعام 2021 (14) مليار دولار ، إذ شكل استيراد السلع غير النفطية نسبة بلغت (76.4%) ، أما الاستيرادات النفطية بلغت نسبتها (23.6%) من مجموع حجم الاستيرادات الكلي لعام 2021 .

3- بلغ العجز المالي للعراق في موازنات الدولة طيلة الفترة الماضية ، بسبب عمليات غسيل الأموال وتدني قيمة العملة المحلية فضلاً عن تهريب الأموال إلى الخارج ، للمدة (2005 – 2021) ، (323.5) ترليون دينار ، سُجلت أعلى نسبة عجز مالي في عام 2005 بواقع (21.7%) ، أما أدنى نسبة للعجز المالي جاءت في عامي (2008 ، 2006) بنسب بلغت (2.7%) ، (1.8%) على التوالي من مجموع العجز المالي لموازنات العراق ، وهذا يعد من أهم الأبعاد الاقتصادية التي عملت عليها الجهات الراعية لجرائم المخدرات .

4- عملت جرائم المخدرات والدول الراعية لها على جعل المجتمع يعيش حالات من تذبذب الاقتصادي المستمر ، هذا ما أثر بصورة كبيرة ومباشرة على قوة الدولة الاقتصادية وجعلها تعيش في حالة وهن اقتصادي مستمر، من خلال ضرب قوة العمل والمرتكزات الاقتصادية الأخرى .

المقترحات :

1- الركون إلى مذهب اقتصادي عراقي واضح المعالم ، مما يعطي للدولة حرية اقتصادية كبيرة من خلالها تعمل على النهوض بالواقع الاقتصادي ومن ثم رفع معدلات النمو ، الأمر الذي سيساهم في دعم الحلول الموضوعة لمواجهات المشكلات الاقتصادية ، وتقدم الدولة اقتصادياً ورفع مستواها المالي ، مما ينعكس بصورة إيجابية على المستوى المعيشي للإنسان العراقي .

2- الاهتمام بالآليات الاقتصادية الكفيلة بالقضاء على كافة أنواع الفساد المالي والإداري ، الأمر الذي يعمل على استثمار الأموال العراقية بالطرق الصحيحة ، والحد بشكل كبير من الهدر المالي وتهريب الأموال الناتج من عوامل كثيرة منها جرائم المخدرات .

3- صنع بيئة عمل آمنة وعادلة تعمل على ضمان الحقوق الاقتصادية للإنسان العراقي ، تجعل منه واثقاً من توفر فرص العمل من خلال خلق بيئة استثمارية حقيقية ورصينة للأموال الداخلية والخارجية ، ومن ثم آمن على دخله ، الشيء الذي يعمل تلقائياً في مواجهة المشكلات ذات الأسباب الاقتصادية ومنها جرائم المخدرات .

4- إعطاء الجانب النسوي دوراً كبيراً في عملية مكافحة جرائم المخدرات في العراق ، لكون هذه الشريحة تمثل اللبنة الأساسية للأسرة ، فضلاً عن دورها التربوي الكبير في تنشئة الأفراد وتوجيههم في الاتجاه الصحيح .

الهوامش :

[1]() جمهورية العراق ، وزارة العدل ، الوقائع العراقية ، قانون رقم (23) الموازنة العامة الاتحادية لجمهورية العراق للسنة المالية 2021 ، العدد 4625 ، 12 نيسان / 2021 ، ص 1 و ص 9 .

[2]() وفقي حامد ابو علي ، ظاهرة تعاطي المخدرات الأسباب – الآثار – العلاج ، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية ، الكويت ، بدون سنة ، ص 91 .

[3]() احمد عبد العزيز الاصفر ، اسباب تعاطي المخدرات في المجتمع العربي ، ط1 ، مركز الدراسات والبحوث – جامعة نايف للعلوم الامنية ، الرياض – المملكة العربية السعودية ، 2012 ، ص 122 – 123 .

[4]() لطيف كامل كليوي ، ظاهرة الفقر وتأثيرها على الأمن الإنساني العراقي ، مجلة الدراسات المستدامة ، السنة الرابعة ، المجلد الرابع ، العدد الثالث ، 2022 ، ص 1906 .

([5]) TRANSPARENCY INTERNAYIONAL, CORRUPTION PERCEPTIONS INDEX 2018.

[6]() ابراهيم حمادي ، الحدود السورية – العراقية جبهة صراع دولي إقليمي ، صالون سوريا على الرابط التالي : www.Salonsyria.com

[7]() محمد طاقة ، المخدرات والتنمية الاقتصادية ، المنتدى العراقي للنخب والكفاءات ، مقال منشور على شبكة الانترنت بتاريخ 18 / 6 / 2022 على الرابط التالي : www.arabianiraq.com

[8]() محمد وهبي ، عالم المخدرات بين الواقع والخيال الخادع ، دار الفكر اللبناني ، بيروت – لبنان ، 1990 ، ص 25 .

[9]() احمد محمد كريز ، مخاطر غسيل الأموال على الاقتصاد الوطني ، اكاديمية نايف للعلوم الامنية ، الرياض – المملكة العربية السعودية ، 1998 ، ص 34 .

[10]() عادل عبد الزهرة شبيب ، مؤشرات فشل الخطط التنموية للحكومات العراقية المتعاقبة بعد 2003 ، الحوار المتمدن ، نشر بتاريخ 17 / 2 / 2021 .

[11]() سالم بن ناصر الاسماعيلي وآخرون ، الحرية الاقتصادية في العالم العربي ، التقرير السنوي لعام 2017 ، مؤسسة فريدريش ناومان من اجل الحرية – معهد فريزر ، كندا ، 2017 ، ص 26.

[12]() عادل عبد الزهرة شبيب ، مصدر سابق ، ص 98 .

[13]() جمهورية العراق ، وزارة التخطيط ، الخطة التنموية الوطنية للأعوام (2018 – 2022) ، الخلاصة التنفيذية ، ص 5 .

[14]() المصدر نفسه ، ص 6 – 8 .